(قطرة الريحان) أول مشاريع مبادرة القرية التنموية

وزير الزراعة يؤكد حاجة سورية لإستراتيجية متكاملة لتنمية الريف وضرورة تدخل المنظمات لزيادة المشاريع ورفع كفاءتها

| هناء غانم

أكد وزير الزراعة محمد حسان قطنا حاجة سورية لوجود إستراتيجية متكاملة لتنمية الريف وفق إمكانياته المحلية وموارده الطبيعية والعمل والمشاركة الكاملة بواسطة المجتمع المحلي في كل الخطوات مع الاهتمام الجدي بالبرنامج الزمني للعمل.

حديثه هذا جاء بحضور ممثلي المنظمات الدولية العاملة في سورية والجهات ذات الصلة التي شاركت بإطلاق مبادرة القرية التنموية مبيناً أنه ومن خلال المتابعة يجب أن يكون هناك تدخل واضح للمنظمات لزيادة عدد المشاريع ورفع كفاءتها، والأهم حسب الوزير هو معرفة ماذا يجب على كل منظمة أن تفعل.

الوزير قطنا أضاف إن هذه التدخلات هي إحدى البرامج التنفيذية التطبيقية وفق مخرجات ملتقى تطوير القطاع الزراعي، ضمن برنامج التنمية الريفية، حيث اعتمدنا على المجتمع المحلي في القرى التنموية وبدأنا في قرية (قطرة الريحان) في منطقة الغاب، استهدفنا القرية منذ عام ٢٠٢١ وأعددنا العديد من الدراسات المناخية والطبوغرافية والاقتصادية والتنموية وما هي المشاريع التي يمكن تنفيذها في هذه القرية للاستفادة من الموارد المحلية المائية والأرضية والبشرية لرفع الطاقة الإنتاجية فيها وزيادة القيمة المضافة من استثمار الموارد المحلية في الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني وتأسيس مجموعة من المشاريع التي ترتبط بالزراعات النباتية والحيوانية في مجال التصنيع والتسويق والاستفادة من المخلفات وجميع المخرجات الموجودة في المنطقة لتصنيع الأعلاف والأسمدة وبالتالي تحقيق تكامل ماين الإنتاج النباتي والحيواني واستثمار الطاقات البشرية في التنمية الزراعية المتكاملة.

لافتاً إلى دور المنظمات في المبادرة وإغنائها والتعاون والتنسيق لدعم المبادرات المنفذة حالياً واقتراح مبادرات أخرى يمكن اعتمادها تستند إلى التجارب الدولية في التنمية الريفية في جميع المجالات.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد وزير الزراعة أن هناك مبادرات أخرى تم اقتراحها تستند إلى التجارب الدولية في التنمية الريفية كإقامة عدة وحدات لإنتاج الغاز الحيوي وذلك بإحداث وحدات مسبقة الصنع جاهزة وتكون متعددة الاستطاعات قابلة للتشغيل على مخلفات الثروة الحيوانية والمخلفات المنزلية. إضافة إلى إقامة وحدات مسبقة الصنع لاستنبات الشعير مع وضع برنامج تدريبي للمستفيدين بالإنتاج. كذلك يتم العمل على دراسة إمكانية تمويل إعادة تأهيل شبكات الصرف الصحي والاستفادة من مياه الصرف الصحي والصرف الزراعي في الاستثمار الزراعي. إضافة إلى تزويد المزارع الأسرية لتربية الأسماك بمضخات لزيادة نسبة الأوكسجين في المياه المستخدمة بالتربية وأن تكون كل مضخة مزودة بشرائح لتوليد الطاقة. ومن المشاريع أيضاً – حسب الوزير – إدماج الشباب الريفي ضمن برنامج Reef -UP بجميع مكوناته من التدريب والتمويل والتسويق... إلخ. ودعم وحدات للتصنيع الزراعي متعددة الأغراض وتزويدها بجميع مستلزمات التشغيل ولاسيما الطاقة الشمسية لاستمرار عملها. كذلك يمكن إنشاء وتجهيز وحدات تعبئة وتغليف للمنتجات الزراعية والمساعدة بوضع نظام خاص لربط وحدات التصنيع بسلاسل التسويق وصولاً إلى الأسواق المستهدفة. إضافة إلى تنفيذ برنامج تدريبي فني متكامل للكادر والمستفيدين يشمل الإنتاج والتصنيع والتسويق.

كما يمكن أن تكون المشاريع ضمن المساهمة في أنشطة تحسين سبل العيش والمساهمة في تمويل زراعة الحدائق المنزلية بالخضر وتربية الدواجن لتوفير حاجة الأسرة من المنتجات النباتية والحيوانية. إضافة إلى المساهمة في توفير مستلزمات إنتاج الأسمدة العضوية. مع إمكانية ضمان القروض من قبل مؤسسة ضمان مخاطر القروض للمشاريع المتناهية الصغر. والعمل على تسهيل الإجراءات الخاصة بمنح القروض من حيث الضمانات والأوراق الثبوتية المطلوبة. وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة المقترحة مع تنفيذ التدريب اللازم لها مثل معمل أعلاف ـ معمل أجبان وألبان ـ معمل تجفيف خضار.... الخ).

> قطنا لـ«الوطن»: مبادرات جديدة مقترحة ووحدات لإنتاج الغاز الحيوي واستنبات الشعير.. وتزويد المزارع الأسرية لتربية الأسماك بمضخات

لماذا لا يستفيد الفلاح؟

وكان الوزير قد تساءل لماذا الفلاح لا يستفيد من المؤسسات التمويلية ومن التخفيضات والقروض أو من الميزات التفضيلية في القانون رقم ٨ أو من هيئة المشاريع الصغيرة والمتوسطة للتمويل وحتى من قانون المصرف الزراعي أو غيرها؟ خاصة وأن الدولة تعمل على دعم القطاع الزراعي موضحاً أن إقامة وحدات تنموية سوف تسهم في إيصال السياسات الحكومية والقرارات التنظيمية والقوانين الموجودة بصورة مبسطة إلى الفلاح..

أكساد: دعم للعديد من المشاريع

مدير العام المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة أكساد د. نصر الدين العبيد قال: نحن نريد الانتقال من تحسين سبل العيش إلى المشاريع التنموية الحقيقية والفعلية لتكون نموذجاً يطبق على جميع القرى السورية موضحاً أن مشروع (قطرة الريحان) هو قصة نجاح حقيقية تسهم في تحسين دخل وتوطين السكان وتحقيق دخل للمرأة الريفية فيها، لافتاً إلى أن المنظمة ستقدم الدعم لمجموعة من المشاريع المختلفة وتنفيذها بالتعاون مع وزارة الزراعة والهيئات المختلفة من خلال بناء القدرات وتصنيع الأعلاف العضوية وتربية النحل والجاموس وتوزيع مجموعة من الأغنام والماعز على السكان المحليين لتحسين دخلهم بالإضافة إلى الأعلاف والغاز الحيوي وإنتاج الكومبوست وحصاد المياه.

زيدان: دعم وضمانات ميسرة للمشاريع

بدوره مدير المصرف الزراعي التعاوني إبراهيم زيدان أبدى استعداد المصرف لتقديم كامل الدعم لأي مشروع يهدف إلى الإنتاج الحقيقي بضمانات ميسرة بالاتفاق مع مؤسسة ضمان القروض، مع جاهزية المصرف لتقدم القروض للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة لافتاً إلى أن النموذج المطروح من قبل وزارة الزراعة بشأن قرية (قطرة الريحان) نموذج ناجح وجدير بالاهتمام لتطوير القرية والمنطقة ككل.

الهدف مجتمع ريفي يحقق التنمية

بدوره محمد كشتو رئيس اتحاد الغرف الزراعية السورية أثنى على أهمية تقييم تجربة التنمية الريفية التي أطلقتها وزارة الزراعة في قرية (قطرة الريحان)، مؤكداً أنه مشروع متكامل للتنمية الريفية من خلال المشاريع المقدمة بهدف الوصول إلى مجتمع ريفي يحقق التنمية المستدامة في جميع المجالات.

وفي سياق متصل أوضحت رائدة أيوب مديرة التنمية الريفية أن المبادرة هي تنموية وأبعادها اجتماعية واقتصادية وثقافية وبيئية وصحية وتستند إلى تكامل وتوحيد الجهود بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المحلي وتستند إلى مشاركة أبناء المجتمع المحلي في عمليات التخطيط والتنفيذ والتقويم.. مؤكدة أن الهدف هو إقامة اقتصاد ريفي زراعي وتنموي يسهم في تحسين الواقع التنموي في القرية، وتحسين مستوى المعيشة، ودفع عجلة النشاط الاقتصادي وتفعيل مشاركة المجتمع المحلي واستعادة ثقتهم بمساندة الجهات الحكومية. وأشارت إلى أن مخرجات الاجتماع كانت عبارة عن مصفوفة تم خلالها توزيع الأدوار للمرحلة القادمة وكل جهة من الجهات حددت المشاريع التي يمكن تنفيذها وتقديمها في قرية (قطرة الريحان) بالإضافة إلى استعراض المبادرات التي تم تنفيذها خلال الأربعة أشهر الماضية.

المباشرة بأربعة مشاريع ضمن برنامج إحلال بدائل المستوردات

مدير عام حسياء لـ«الوطن»: الصعوبات التي يواجهها المستثمرون خارج المدينة الصناعية

| جلنار العلي

بيّن مدير المدينة الصناعية في حسياء بسام منصور في تصريح لـ«الوطن» أنه تمت المباشرة بـ٤ مشاريع مشمّلة ببرنامج إحلال بدائل المستوردات وفق ما أقرته الحكومة، إضافة إلى وجود نحو ٧ مشاريع أخرى قيد التخصيص وتوقيع العقود، لافتاً إلى أن هذه المشاريع نوعية وستؤمن المواد التي تحتاجها السوق المحلية من دون الحاجة إلى استيرادها أي إنها ستخفض فاتورة الاستيراد إضافة إلى أن قسماً منها سيتم تخصيصه للتصدير.

وتابع: «قسم كبير من هذه المشاريع تنتج أسمدة كيميائية للتشجيع على الزراعة إضافة إلى الإسمنت الأبيض الذي تم إدراجه مؤخراً ضمن البرنامج وستكون المباشرة به قريبة، مشيراً إلى أن المدينة الصناعية بحسياء جاهزة لاستقبال المزيد من المشاريع وفيها مقاسم مخصصة لذلك».

وفي سياق آخر، أوضح منصور أن الصعوبات التي يواجهها المستثمرون والصناعيون في المدينة خارجة عن إطار المدن الصناعية بشكل عام وتتعلق بصعوبة تأمين المعدات والتجهيزات وخطوط الإنتاج من الخارج، إضافة إلى طول زمن استيرادها، لافتاً إلى أن المدينة الصناعية تقدّم الأرض للصناعيين ليتمكنوا من العمل ضمن برنامج إحلال بدائل المستوردات، كما أن هذه المشاريع تتابع من وزراء الإدارة المحلية والاقتصاد والصناعة لتكون ناجحة وتحقق مبتغاها.

ووفقاً لمنصور، فإن البرنامج قدّم للمستثمرين حوافز عديدة، منها عدم مطالبة المستثمر بتسديد قيمة الدفعة الأولى من ثمن الأرض وإعطائه فترة سماح لحين البدء بالإنتاج، مع إمكانية التقسيط لمدة ٢٠ عاماً، ليتمكن المستثمر من العمل برأس المال الذي خصصه للمشروع دون دفعه لثمن الأرض، لافتاً إلى أنه لا توجد فوائد على ذلك وإنما أتعاب إدارية إذ يتم احتساب عمولات على الدفعات التي يقدمها المستثمر بنسبة ٥ بالمئة، كما يمكن للمستثمر الاستفادة من قانون الاستثمار رقم ١٨ الذي صدر في العام الماضي من خلال التخفيضات الضريبية والإعفاء بشكل كامل من الرسوم الجمركية، إضافة إلى العديد من الميزات لمعاودة إخراج أرباح رأس المال.

وكان قد عقد أمس الأول اجتماع بين وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية وإدارة المدينة الصناعية بحسياء وبعض المستثمرين المشمولين ببرنامج إحلال بدائل المستوردات واقع تنفيذ المشاريع المشمولة بالبرنامج التي يتم تأسيسها في المدينة الصناعية بحسياء، إضافة إلى عرض مراحل التنفيذ التي وصلت إليها هذه المشاريع، والصعوبات التي تعترضها.

يذكر أن برنامج إحلال بدائل المستوردات يشمل العديد من المواد التي يمكن إنتاجها محلياً بدلاً من استيرادها مثل الأدوية والمتممات الغذائية والأجهزة والمستلزمات الطبية والصناعات النسيجية ومكونات الطاقة المتجددة مثل العنفات الريحية والألواح الكهروضوئية والسخانات الشمسية، إضافة إلى قطاعات الورق والدواجن وحليب الأطفال وأجهزة الإنارة والبطاريات والإنفيرتات والسيراميك والغرانيت والرخام.

هيئة الرقابة والتفتيش تسترد نحو ٢٩ ملياراً لخزينة الدولة

معالجة ١٥٨٧ قضية خلال ستة أشهر و١٢,٦ مليار ليرة واجب تحصيلها

| عبد الهادي شباط

كشف مصدر في هيئة الرقابة والتفتيش لـ«الوطن» أن إجمالي القضايا التي عالجتها الهيئة من بداية العام الجاري (٢٠٢٢) وحتى بداية شهر تموز بلغ ١٥٨٧ قضية، وأن إجمالي المبالغ المالية المحصلة خلال الفترة ذاتها من العام الحالي والأعوام السابقة والتي دخلت الخزينة العامة بشكل فعلي تجاوز ٢٨,٨ مليار ليرة منها ٢٧,٩ مليار ليرة تم تسديدها أثناء التحقيق و٨٧٢ مليون ليرة بعد الاعتماد (بعد التقاضي)، في حين إجمالي المبالغ المالية الواجب تحصيلها حالياً ١٢,٦ مليار ليرة و٦٧ ألف دولار أميركي.

واعتبر المصدر أن الهيئة تعمل على معالجة كل القضايا المنظورة أمامها وأن مفتشي الهيئة يتابعون معظم القطاعات وهناك الكثير من القضايا المهمة التي يجري التحقيق فيها واستكمال كافة جوانبها، كما اعتبر أن زيادة التعويض التفتيشي الأخيرة كان لها صدى مهم في تحفيز المفتشين على إنجاز مهامهم ومتابعتها وهذا من شأنه رفع كفاءة العمل التفتيشي وتحسين دخل المفتش وتعزيز حصانته خاصة أنه لا يسمح للمفتش بمزاولة أي عمل آخر سوى عمله الأساسي (كمفتش) وأن معظم المفتشين يعملون على معالجة ملفات مهمة وتحتاج إلى متابعة ووقت وجهد كبير، مبيناً أن الهيئة تشتمل على ١٤ فرعاً في المحافظات و٢٢ رئيس مجموعة ونحو ٦ معاونين لرئيس الهيئة.

ويرى الكثير من المتابعين لعمل الأجهزة التفتيشية أنه لابد من منحها مزيداً من القوة والفاعلية والقدرة على متابعة حالات المخالفات والتجاوزات الحاصلة وخاصة في عمل الجهات العامة التي يتأثر المواطن بشكل مباشر بالخدمات التي تقدمها هذه الجهات من دون أن يكون هناك أي تأثير على مسارات التحقيق التي تعمل عليها هذه الأجهزة.

وكان عضو مجلس الشعب محمد خير العكام قد أكد في تصريح سابق لـ«الوطن» أنه لا بد أن تمنح أجهزة الرقابة والتفتيش الاستقلالية الكاملة عن السلطة التنفيذية، وأنه توجد صور لتدخل السلطة التنفيذية يعمل هذه الأجهزة سواء من الناحية المالية أم الإدارية وبالتالي هذا يقلل من فاعلية أهمية هذه الأجهزة في عملها الرقابي وبالتالي تصبح السلطة التنفيذية كأنها تراقب نفسها.

وأشار العكام إلى أنه من الأفضل أن يكون الجهاز التفتيشي مستقلاً وليس مرتبطاً إدارياً بأي جهة، إلا أن ربطها بمجلس الشعب من الممكن أن يعزز السلطة الرقابية للمجلس على أداء الحكومة، لافتاً إلى أن هناك اتجاهين في العالم حول هذا الموضوع فهناك دول تحبذ هذا الموضوع ودول أخرى لا تحبذه. وبين العكام أن زيادة عدد الموظفين والتخصص في العمل التفتيشي يعززان العمل الرقابي أكثر كما أن أجهزة الرقابة والتفتيش تقوم بعملها كما يجب.

مستبعدون جدد من الدعم الحكومي

المستفيدون من الخادمات الأجنبيات وأصحاب مكاتب استقدامهن

الوطن

أعلنت وزارة الاتصالات والتقانة أنه تم استبعاد المستفيدين من الخادمة المنزلية الأجنبية وأصحاب مكاتب استقدام الخادمات من الدعم الحكومي، وذلك وفقاً للبيانات الواردة إليهم من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

وحسب الوزارة، يأتي تطبيق هذه المعايير وفقاً للإجراءات الحكومية التي يتم العمل عليها ضمن مشروع إعادة توزيع الدعم الحكومي وإيصاله إلى مستحقيه، علماً أنه سيتم تنفيذ الاستبعاد للمشمولين بالمعيار المذكور بعد ١٥ يوماً من تاريخه، لإتاحة الفرصة لهم لتحضير الأوراق الثبوتية اللازمة للاعتراض عبر منصة المواطن.

«التموين» تنذر المستوردين وتجار الجملة وتبدأ الاعتماد على الشكاوى الشفهية

أكريم لـ«الوطن»: تسعيرة التموين بعيدة عن الواقع وانتشار ظاهرة الفواتير الوهمية دليل على وجود خلل يجب تداركه

| رامز محفوظ

وجهت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك إنذاراً عبر صفحتها على «فيسبوك» إلى جميع المستوردين وتجار الجملة الذين يصدرون فواتير وهمية وهم بالأساس يتقاضون أسعاراً مرتفعة بأن يتوقفوا عن ذلك فوراً ويتقيدوا بالأسعار التموينية الموضوعة من الوزارة بناء على بيانات التكلفة التي هي بالأساس مقدمة من قبلهم.

وأوضحت الوزارة أنه من تاريخ نشر هذا الإنذار لن تعتمد الرقابة التموينية على التصريح الخطي ضدهم كشكوى فقط، بل على الشكاوى الشفهية أيضاً وسيتم اتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم وفق المرسوم التشريعي رقم ٨ عام ٢٠٢١ مع إحالتهم إلى القضاء موجوداً وشددت على ضرورة الالتزام التام بتسعيرة الوزارة من جميع الفعاليات الاقتصادية، قائلة: على من لديه إثبات بأن كلفته أعلى من تسعيرة الوزارة فليتقدم ببيانات كلفة إلى مديرية الأسعار في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق ياسر اكريم بأن التسعيرة التموينية التي توضع من وزارة التجارة الداخلية غير صحيحة وبعيدة عن الواقع ولا يعمل بها وعلى سبيل المثال فإن التسعيرة التموينية الصادرة بالنسبة للفروج تقارب الـ ٧٠ بالمئة تقريباً من واقع السعر الحقيقي.

وطالب اكريم بضرورة حل معضلة أن تكون التسعيرة التموينية صحيحة ومن ثم يتم اعتمادها وفرضها على التجار، إما أنه لا يعمل بها كما يجري اليوم ومن ثم يتم وضع قوانين بأنها المعتمدة والأساسية فهذا يدل على وجود خلل، موضحاً أن هناك فارقاً بين التسعيرة المتداولة في السوق وبين التسعيرة التموينية.

وأشار إلى أن الاعتماد على الشكاوى الشفهية أمر غير منطقي وغير قانوني باعتبارها غير موثقة دائماً بالقوانين لذا يجب أن تكون موثقة وصحيحة، لافتاً إلى أنه يجب الاعتماد على التصريح الخطي إضافة لطرق أخرى للشكوى التي من الممكن أن تكون عن طريق التصوير والتوثيق عن طريق الموبايل على سبيل المثال عند وجود مخالفة باعتبار أن التوثيق بالصورة أصبح متاحاً وأصدق من الشكوى الشفهية.

وشدد على ضرورة الحفاظ على التجار اليوم وعلى رؤوس الأموال وعدم الضغط عليهم كما يجب على وزارة التجارة الداخلية أن تطور التجارة من خلال مساعدة التجار في عملهم ويجب أن يكون مقياس العمل الذي تقوم به الوزارة زيادة التجار وليس نقصانهم كما يحدث اليوم والتشجيع على زيادة المحال التجارية المفتوحة، مبيناً أنه في حال كان التاجر غير مستقر فإنه سيبحث عن فرصة للعمل بشكل مستقر.

وأوضح أن التجارة تعتبر مرآة الاقتصاد وفي حال كانت متطورة فإن ذلك يشجع الناس على الاستثمار وبلدنا بدأ بالتعافي من الحرب لذا يجب أن يتعافى الاقتصاد ولا يكتمل التعافي في سورية إلا باكتمال التعافي الاقتصادي، مؤكداً ضرورة البحث عن أسباب انتشار ظاهرة الفواتير الوهمية أو عدم إعطاء الفواتير، وانتشار هذه الظاهرة دليل على وجود خلل يجب معالجته، مشيراً إلى أن تجار المفرق يلجؤون اليوم لوضع أسعار غير صحيحة للمنتج وذلك لأن تجار الجملة يحددون لتاجر المفرق نسبة ٣ بالمئة هامش ربح لمنتج ما مثل السكر على سبيل المثال في حين أن تكاليف الطاقة مثلاً نسبتها بحدود ٥ بالمئة، موضحاً أنه نتيجة لقلة هامش الربح فإن تاجر المفرق يلجأ إما لعدم بيع المنتج أو بيعه بسعر مخالف للتسعيرة التموينية، وهذا الأمر دليل على وجود خلل لذا من المفترض على وزارة التجارة الداخلية ألا تقبل بهذا الهامش من الربح.

بدوره رأى عضو مجلس إدارة غرفة صناعة دمشق أيمن مولوي أن الاعتماد على الشكاوى الشفهية أمر غير مقبول أبداً وممكن أن تكون هذه الشكاوى كيدية أو من أجل ابتزاز التاجر من قبل الشاكي، لافتاً إلى أن هذا الأمر يعتبر مخالفاً للقانون.

أما رئيس جمعية حماية المستهلك عبد العزيز المعقالي فقال في تصريح خاص لـ«الوطن»: إن هذا الإجراء يعتبر إيجابياً وضرورياً وخاصة في ظل فوضى الأسعار التي تشهدها الأسواق وعدم الالتزام من قبل بعض التجار بالتسعيرة التموينية الصادرة.

وبين بأن ظاهرة الفواتير الوهمية منتشرة وتتحمل مسؤوليتها الجهة المصدرة لهذا الفواتير لذا يتوجب على الوزارة متابعة هذا الأمر ومحاسبة التاجر أو المستورد الذي لا يلتزم بالتسعيرة التموينية أو يتداول فواتير وهمية.

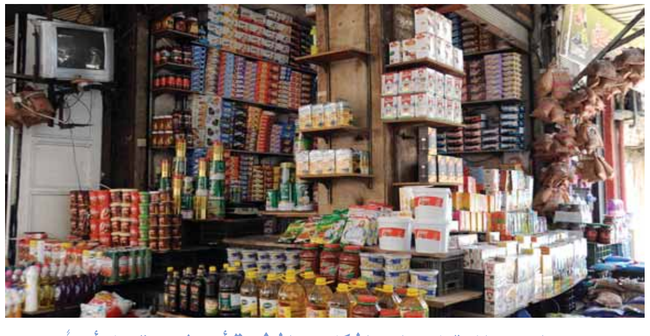

> • مولوي: الاعتماد على الشكاوى الشفهية أمر غير مقبول أبداً ومن الممكن أن تكون الشكوى كيدية
>
> • جمعية حماية المستهلك: الإجراء إيجابي وضروري في ظل فوضى الأسعار